

على الغلاف

أميركا ترهب الحكومة الجديدة:

اختصر مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تهويك الإرهاب مارشال بيلينغسليا جمحك السياسة الاميركية المقبلة تجاه لبنان: على الدولة والمصارف، مواجهة حزب الله، اميركا ستحفل كل لبنان المسوؤولية، ممنوم ان ينجح حزب الله في وزارة الضحة... تهديدات بالجملة ابرزها ان دونالد ترامب امر بوضع لبنان تحت المراقبة!



لم يتحرك احد في الدولة لرضى كلام المسؤول اميركي ولم تستخدم السفارة وتبليغ اي اعتراض

باسيلك يتوعد وزراءه: سأحاسبكم

الواقع أحيانا تعاون الوزارات، وهنا يكون التنسيق أسهل في ظل الانتماء الحزبي». اللافت هنا أن باسيل قطع الطريق هذه المرة على المستشارة الأولى لرئيس الجمهورية ميراي عون الهاشم، بعدم تسمية أي وزير مقرب منها في أي حقيبة. ما سبق لم يكن ليمر لولا موافقة ضمنية من الرئيس عون، في حين كانت ميراي قد نجتحت في المرة السابقة بتعيين وزير الاقتصاد السابق رائد خوري. تترر مصادر عونية الموضوع بالقول إن «كثرة الطباخين تفسد الطبخة، ولا يمكن لمن يرغب في إنجاح عمل الوزراء التلهي بخلافات داخلية على حساب الأولويات».

أما في ما يخص الأسماء المعتبرة، فقد اتخذت عدة اعتبارات خلال عملية الانتقاء، وهي كالآتي:
1- طوال فترة تشكيل الحكومة، بقيت أسماء ثلاثة قيد التداول لشلل وزارة العدل، من دون أن تحسم لمصلحة

تمّوز والحرب على سوريا، ثمّ الحرب الاقتصادية الجديدة بعد فشل المواجهة المسلحة. بدأ بيلينغسليا خطابه الناري أمام جمعية المصارف، بوضع احتمال أن يحصل حزب الله على وزارة الضحة (سبق الاجتماع إعلان تشكيل الحكومة)، مشيراً إلى أن «حزب الله لديه شخ مالي موثق لدينا، وفاتورة صحية كبيرة لا تحتمل من القتلى (الشهداء) والجرحى وأولادهم، وحصوله على وزارة الضحة هو الطريقة الوحيدة لتعويض خسائره». ولكي يقطع الطريق على أي إصلاح ينوي الحزب إدخاله على وزارة الضحة وملف الدواء كما يخطط ويحضر منذ مدة، ادعى بيلينغسليا أن «الحزب سيغرق لبنان بالادوية الإيرانية» متوجّها إلى الحاضرين بالقول: «كنكم تعرفون فعاليتها ومدّة صلاحيتها والمال الذي يرغب أن يجنيه الحزب من ورائها!» وأضاف بلهجة المستهزئ ونبرة قاسية: «بشكل عام، نحن عرفنا نحو 90% من الخيارات الوزارية والأسماء المطروحة... إن بعض أسماء الوزراء منير للشفحة (مستخدما مصطلح pathetic بالانكليزية)!».

ولم يخفّ مساعد وزير الخزانة بهذه الإهانات، بل كشف أنه «خلال العام الحالي، هناك أولوية مطلقة وقصوى في وزارة الخزانة وفي وزارة الخارجية بتعليمات من الرئيس دونالد ترامب أن تراقب كل حركة يقوم بها ليس فقط حزب الله، لكن لبنان ككلّ وسنركز على كل شاردة وواردة في هذا البلد».

وفيما أنّب الحاضرين مدغياً وجود معلومات لديه عن أن المصارف لا تزال تتعاون مع حزب الله ومع حسابات وهمية، مطالبا المصارف ليس فقط بتجميد الحسابات «المشبوّهة» إنّما بمصادرة الأموال منها، قال بيلينغسليا: «نحن نرى ماذا تعملون أنتم اللبنانيون لمنع حزب الله من اختطافكم! لا تفعلون

شيئاً)» مستخدماً تعبيراً أميركياً سوقياً «f.k» لأنني لم أعرّ عليها لا لدى قوى الأمن ولا لدى الداخلية». هذا ما سأله أحد المسؤولين في الصليب الأحمر الدولي، وهو يسعى إلى المساهمة في تخفيف مآسي السجناء في لبنان. فالدراسة المفصلة التي تضمّ 25 مجلداً كحدّ كل منها المشاكل البنوية والإجرائية والصحية والتأهيلية والقانونية، التي تعاني منها السجنون 24الخاصّة لسلطة وزير الداخلية والبلديات، اختفى أثرها. كان مكتب وزير الداخلية والبلديات قد أوعز عام 2011 بطبع ثلاث نسخ، أرسلت إحداهما إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والثانية عُفّلت في وزارة الداخلية. أما الثالثة فاحتفظ بها الباحث لأرشيفه الشخصي.

الدراسة باتت اليوم قديمة ولا بد من تجديدها، وكذلك مقارنة نتائجها الجديدة مع النتائج السابقة لقياس التحولات والبرامج الإصلاحية وأوضاع السجناء. كما لا بد من تطوير منهجية الدراسة وتصحيح بعض الأخطأ وتحسين الصياغة وتطوير التوصيات الإصلاحية الواردة فيها، لكن اختفا، أثر الدراسة الشاملة الوحيدة عن أوضاع السجنون في لبنان يدل إلى حجم الإهمال وغياب متابعة الخطط الإصلاحية كلما تبدل الوزير المعني بها. يبدو أن ذلك ينطبق على كافة الوزارات، حيث العمل الحكومي في لبنان يغلب فيه طابع شخص الوزير على متطلبات العمل المؤسساتي السليم، فيُعتقد أن الوزير أو حتى الرئيس أو المدير يمكنه، بمجرد توليه سدة المسؤولية، أن «يشيل الزير من البير».

بينما أثبتت الحكومات المتعاقبة أن الإصلاح الجذّي لا يمكن أن يحققه شخص بحد ذاته مهما بلغت كفاءته ومهما علا شأنه وكانت نيته صافية. فلا إصلاح من دون إرادة وعمل جماعي في إطار مؤسساتي يضمن الاستمرارية ويحدد الخطط والمراحل التي قد تتطلب وقتاً طويلاً، والخطط الإصلاحية لمؤسسات الدولة اللبنانية قد لا تتحقق في عهد حكومة واحدة، بل قد يستغرق تطبيقها وقتاً أطول وجهداً متواصلأ يفترض أن تتابعه المؤسسات، ولا يجوز للوزير أن يعترضها أو يوحّرها أو يوجّلها، إلا إذا ثبت فشلها بعد إجراء تقييم دقيق أو لضرورات استثنائية يحددها مجلس الوزراء. فالوزير لا يجوز أن يتفق موقفه على قرارات إدارات المؤسسات، حتى إذا كانت تلك القرارات تتابع خطة إصلاحية وضعت خلال الحكومة السابقة ولم يتسع الوقت لتطبيقها. لا يكفي تشديد معظ الوزراء الجدد أثناء عملية التسليم والتسلم، من باب اللياقة، أنهم سيتابعون ما قام به سلفهم من دون أن يترجح ذلك على أرض الواقع. وليست متابعاً ما بدأه الوزير السابق هي المطلوبة هنا أصلاً، بل المطلوب هو الدولي 1559 و1701».

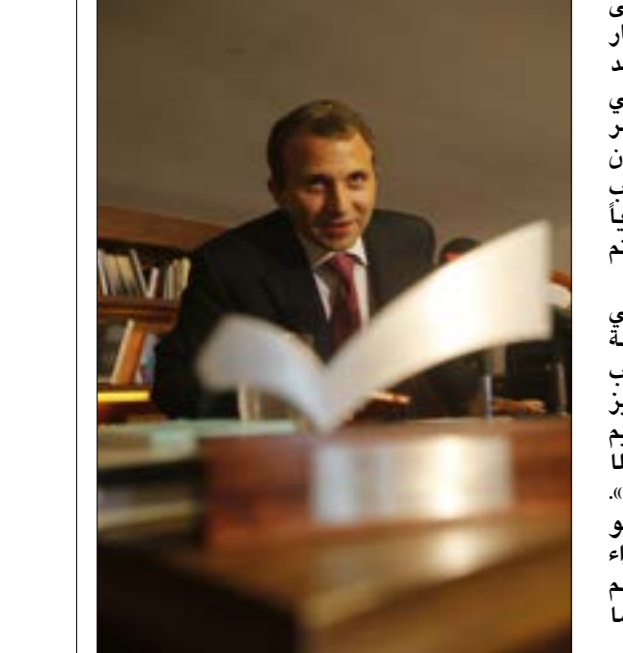
عمر نشابة

«هل يمكنكم تزويدنا بالدراسة الشاملة عن أوضاع السجنون التي أنجزت عام 2011؟ لأنني لم أعرّ عليها لا لدى قوى الأمن ولا لدى الداخلية». هذا ما سأله أحد المسؤولين في الصليب الأحمر الدولي، وهو يسعى إلى المساهمة في تخفيف مآسي السجناء في لبنان. فالدراسة المفصلة التي تضمّ 25 مجلداً كحدّ كل منها المشاكل البنوية والإجرائية والصحية والتأهيلية والقانونية، التي تعاني منها السجنون 24الخاصّة لسلطة وزير الداخلية والبلديات، اختفى أثرها. كان مكتب وزير الداخلية والبلديات قد أوعز عام 2011 بطبع ثلاث نسخ، أرسلت إحداهما إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والثانية عُفّلت في وزارة الداخلية. أما الثالثة فاحتفظ بها الباحث لأرشيفه الشخصي.

الدراسة باتت اليوم قديمة ولا بد من تجديدها، وكذلك مقارنة نتائجها الجديدة مع النتائج السابقة لقياس التحولات والبرامج الإصلاحية وأوضاع السجناء. كما لا بد من تطوير منهجية الدراسة وتصحيح بعض الأخطأ وتحسين الصياغة وتطوير التوصيات الإصلاحية الواردة فيها، لكن اختفا، أثر الدراسة الشاملة الوحيدة عن أوضاع السجنون في لبنان يدل إلى حجم الإهمال وغياب متابعة الخطط الإصلاحية كلما تبدل الوزير المعني بها. يبدو أن ذلك ينطبق على كافة الوزارات، حيث العمل الحكومي في لبنان يغلب فيه طابع شخص الوزير على متطلبات العمل المؤسساتي السليم، فيُعتقد أن الوزير أو حتى الرئيس أو المدير يمكنه، بمجرد توليه سدة المسؤولية، أن «يشيل الزير من البير».

بينما أثبتت الحكومات المتعاقبة أن الإصلاح الجذّي لا يمكن أن يحققه شخص بحد ذاته مهما بلغت كفاءته ومهما علا شأنه وكانت نيته صافية. فلا إصلاح من دون إرادة وعمل جماعي في إطار مؤسساتي يضمن الاستمرارية ويحدد الخطط والمراحل التي قد تتطلب وقتاً طويلاً، والخطط الإصلاحية لمؤسسات الدولة اللبنانية قد لا تتحقق في عهد حكومة واحدة، بل قد يستغرق تطبيقها وقتاً أطول وجهداً متواصلأ يفترض أن تتابعه المؤسسات، ولا يجوز للوزير أن يعترضها أو يوحّرها أو يوجّلها، إلا إذا ثبت فشلها بعد إجراء تقييم دقيق أو لضرورات استثنائية يحددها مجلس الوزراء. فالوزير لا يجوز أن يتفق موقفه على قرارات إدارات المؤسسات، حتى إذا كانت تلك القرارات تتابع خطة إصلاحية وضعت خلال الحكومة السابقة ولم يتسع الوقت لتطبيقها. لا يكفي تشديد معظ الوزراء الجدد أثناء عملية التسليم والتسلم، من باب اللياقة، أنهم سيتابعون ما قام به سلفهم من دون أن يترجح ذلك على أرض الواقع. وليست متابعاً ما بدأه الوزير السابق هي المطلوبة هنا أصلاً، بل المطلوب هو الدولي 1559 و1701».

قطر باسيلك الطريق، على ميراي، عون بعدم تسوية اي وزير مقرب منها (هيلم الموسوي)



هل حان وقت إصلاح السجون؟

ضمان متابعة تنفيذ خطة إصلاحية أو إجراء تقييم شامل تصحح من خلاله الأخطاء إن وجدت، أو يُعاد إطلاق خطة جديدة مبنية على خلاصات التقييم والدروس المستقاة.
يقع اليوم آلاف البشر في عهدة الدولة بعد أن اتخذت بحقهم قرارات وأحكام قضائية، وبالتالي فإن الدولة مسؤولة قانونياً وأخلاقياً عن سلامتهم وصحتهم وأمنهم، وعن حسن تنفيذ الإجراءات والعقوبات الصادرة بحقهم. لا شك أن الدولة متقاعسة عن ذلك، حيث أوضاع السجنون اليوم لا تتناسب مع المعايير الدولية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، ولا يمكن لأي من المسؤولين السياسيين أو القضائيين أن ينفي ذلك إذا أراد أن يكون صادقاً. ففي السجنون اللبنانية اليوم ينتشر الفساد على نحو واسع، حيث ظروف الاحتجاز رهن الرشوة التي يسدها ذوي السجن إلى بعض المسؤولين عن إدارة السجن، بل إلى بعض السجناء النافذين (الشواويش) الذين يتحكمون بجزء كبير من السجن، ويشاركون فعلياً في إدارة السجن وتنظيمه. إن التناكد من هذا الواقع ودراسته في سبيل البحث عن المعالجة المناسبة لا يستدعي تكليف إدارة السجن الحالية، أو أي جهاز مرتبط بها، التحقيق في الأمر، لأن النتائج قد تكون وفقاً للمصالح المتبادلة المطلوب تشكيل هيئة علمية متخصصة أكاديميا في إدارة السجنون ويتمتع أعضاؤها بالخبرة والمعرفة الحلية والمصاقية والاستقلالية الكافية لوضع دراسة شاملة عما آلت إليه أوضاع السجنون، ومقارنتها بنتائج الدراسة الشاملة التي وضعت عام 2011 (كانت الدراسة الشاملة الأولى من نوعها في لبنان عن أوضاع السجنون)، ووضع توصيات وخطة واضحة للانتقال إلى بر الأمان من خلال احترام معايير الحد الأدنى لمعاملة السجناء التزاماً بواجبات الدولة القانونية الدولية.
علماً أن الحكومات السابقة كانت قد وضعت خطة لتطوير مديريةية السجنون في وزارة العدل، ونقل إدارة السجنون من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي إليها، لكن تلك الخطة تعثرت بسبب عدم اهتمام وزارتي الداخلية والعدل الجدي بالموضوع.

يقال إن وزيرة الداخلية ريا الحسن ووزير العدل القاضي أكرم سرحان، اللذين سيتملمان مسؤولياتهما قريباً، يحترمان العمل الإصلاحي المؤسساتي ويحتكان إلى الخبرات العلمية المتخصصة في وضع وتقييم وتطبيق الخطط الإصلاحية. لا إلى التباهي بالعروضات الإعلامية والكلام الفارغ كما فعل بعض الوزراء السابقين. يمكن القول، بعد مراجعة الأوضاع الحالية. إن أداء بعض هؤلاء الوزراء السابقين لم يخلص إلى أي تحسّن جدي في أوضاع السجنون في لبنان، بل زاد من معاناة آلاف البشر المحشورين خلف القضبان وعوائلهم.

تعيبت حزبييت وعونييت ملتزميت في وزارات التيار الوطني الحر ليس صدفة، بل استراتيجية اعتمدها رئيس التيار الوطني الحر بالنهاية، هم رئيس الجمهورية ميشال عون، للإمساك بكافة الوزارات و«تسهيل مهمة» محاسبة المسؤولين عنها في حال الفشل».
على مايقول عونيويت

رثه إبراهيم

أثناء تسميته المرشحين في الانتخابات النيابية الأخيرة، كان واضحاً أن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ينجح نحو المستقلين الذين يرى في رصيدهم إضافة على أصوات العونيين، على رغم أن غالبيتهم ينتمي إلى توجّهات

”

يعتزم «التيار، القيام بـ«نفضة قضائية» قد تصل إلى حد تغيير رئيس مجلس القضاء

”

المؤتمر القضائي الذي يعقده أواخر الشهر المقبل.

2- أوحث التطورات الأخيرة أن وزير الاقتصاد السابق رائد خوري باق في وزارته، وذلك بعد «معركة مولدات الكهرباء» التي خاضها في الأشهر الماضية، وكان خوري يعد بالفقرح منذ الأسبوع المقبل لمكافحة أعمال التهريب، غير أن المفاجأة أتت أول من أمس بإعلان المصرفي منصور بطيش وزيراً للاقتصاد. صحیح أن بطيش هو أحد المقربين من الرئيس عون وأحد مرشحيه السابقين لخلافة حاكم

مصرف لبنان رياض سلامة، وأن في رصيده كتاباً يتحدث عن ضرورة إصلاح النظام الضريبي ليكون أكثر عدالة، لكن أيّاً من العونيين لا يعرف إن كان بطيش «موكلاً ترجمة أفكاره إلى منخصصة في كل ما يعنى بملف مؤسسة كهرباء لبنان ومعامل الإنتاج لا يتعلق الأمر هنا بـ«فشل الإنجاز على المستوى الإعلامي، بل بتفكيكه دوره الذي تركّز على الموضوع التفتيحي، بحسب ما تقول مصادر التيار، مضيفة: «باسيل يريد أن يؤدي آبي خليل دوراً سياسياً سيظهر مستقبلاً»، وأن أولوية عمل التيار، في المرحلة المقبلة، سيرتكز

على الكهرباء، فإنّ بستاني «تقولى هذا الملف منذ العام 2010 في الوزارة، إلى جانب العمل الإداري المتمثل في شؤون الموظفين».

4- عند بدء التفاوض على توزيع الحفائب، وضع باسيل عينه على وزارة الزراعة. ظلت هذه الحقيبة تتنارح بين الأحزاب، فيما حضر اسم الحزبي العوني الذي سيتسلمها في حال آلت للتيار فوراً؛ رئيس جمعية «الطاقة الوطنية اللبنانية» فادي جريصاتي، الذي كان يتابع ملف الزراعة مع باسيل، ولما تعذر الحصول على الوزارة المذكورة، أوكلت إليه وزارة البيئة، لذلك، لم يجل تمسك الرئيس عون بإبقاء وزير العدل السابق سليم جريصاتي بقربه دون تعيين الأول؛ ولو أنهما يجملان اسم العائلة نفسه وينحدران من قضاء زحلة.

5- فاجأ باسيل الشباب العونيين بتعيين أحدهم وزيراً للمهجريين، هو غسان عطالله من قضاء الشوف.